سياسات البشير الإقليمية.. هل تحل أزمات السودان أم تعقدها؟

مدخل:

شهدت الفترة الأخيرة العديد من التطورات في السياسات الرسمية السودانية، وبمعنىً أدق، سياسات الرئيس السوداني عمر البشير، في العديد من الملفات والشؤون الداخلية والخارجية، قادت إلى وضع غير مريح بحسب تعبير المحللين السياسيين، بالنسبة للمصالح الحيوية السودانية، في وقت تعاني فيه السودان من الأصل، من مشكلات سياسية وأمنية عديدة.

وبشكل موضوعي بحت؛ فإن غالبية هذه السياسات تتمحور حول مصر والشؤون المرتبطة بالعلاقات المصرية السودانية.

فبشيء من التدقيق؛ يمكننا الوصول إلى هذه النتيجة، فحتى فيما يتعلق بعلاقات السودان الإقليمية، واتجاهات سياساته الخارجية؛ سوف نجد الشأن المصري حاضرًا بقوة.

فلو تأملنا القرارات الأهم والأبرز في السياسة الخارجية السودانية خلال الفترة الأخيرة؛ فإننا سوف نجد البُعد المصري حاكمًا لها، مثل تحسين العلاقات مع قطر، والممانعة السودانية للسياسات المصرية في ملف سد النهضة، وفي ملف حوض النيل بشكل عام، كما بدا في القمة الأخيرة التي عُقدت في أوغندا يوم 22 يونيو، ولم يحضرها الرئيس السوداني عمر البشير، ومنع دخول المنتجات الزراعية المصرية، والتي تشكل 40 بالمائة من صادرات السودان من الحاصلات الزراعية.

ولا يعود ذلك إلى أن البشير – كما يتهمه بعض خصومه في القاهرة أو في غيرها من العواصم العربية – يلعب دورًا وظيفيًّا لحساب الإخوان المسلمين والحكومات الحليفة في المنطقة، وإنما في حقيقة الأمر؛ فإن جانبًا كبيرًا من الأمر يعود إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين مصر والسعودية في أبريل من العام 2016م، والتي أقرها مجلس النواب المصري في يونيو 2017، وبمقتضاها تحصل السعودية على السيادة على جزيرتَيْ تيران وصنافير الإستراتيجيتَيْن.

كانت هذه الاتفاقية مفصلاً مهمًّا في تحولات المواقف والسياسات السودانية في العلاقات مع مصر، وبدرجة أقل مع المملكة العربية السعودية.

وتحاول هذه الورقة أن تركز على حزمة السياسات التي تبناها الرئيس السوداني عمر البشير خلال الأشهر الأخيرة، والتي تزامنت مع تطورات إقليمية هي الأهم فيما يتعلق بالدوائر التي يتحرك في إطارها السودان في مجاله الحيوي؛ سعيًا إلى الإجابة على التساؤل الذي طرحته هذه الورقة منذ البداية، وهو هل تفيد سياسات البشير في الإقليم، في معالجة أزمات بلاده، أم أدت إلى تعقيدها.

أزمة إقالة مدير مكتب البشير ومأزق البشير مع الخليج:

قبل أيام أقال البشير، طه عثمان الحسين، وزير الدولة السوداني لشئون الرئاسة، ومدير مكاتب الرئيس عمر البشير، والذي كان بمثابة كاتم أسرار البشير وأقرب المقربين للرئيس السوداني خلال السنوات الخمس الماضية التي تلت الانقلاب الناعم الثالث في عهد البشير، وأطاح بنائبه في ذلك الحين، على عثمان محمد طه، في العام 2012م.

وبالرغم من أنه لم يصدر أي شيء رسمي كعادة النظام السوداني المغلق على نفسه، وفي غياب أي رقابة شعبية على ممارساته السياسية حول هذا الأمر؛ إلا أن كثيرًا من التسريبات من داخل الصحافة السودانية، أشارت إلى أن ذلك القرار تم على خلفية تطورات الأزمة الخليجية، والتي بدورها كشفت الكثير من عورات سياسات الرئيس السوداني.

فبحسب مصادر صحفية سودانية معارضة؛ فإن المخابرات التركية حصلت على تسجيلات صوتية للحسين، تخص اتصالات تمت بينه وبين أشخاص رسميين في حكومتَيْ السعودية والإمارات، تتعلق بالأزمة القطرية، وتشير إلى "تآمر" من نوعٍ ما من جانب الرجل على البشير الذي بات في حكم المنبوذ من جانب السعودية بالذات بسبب موقفه "المحايد" من الأزمة القطرية.

ولمزيد من دقة القول؛ فإن هذه التسجيلات أشارت إلى تسريبات تخص البشير وأركان قصر الحكم في الخرطوم، اطلع عليها عثمان الحسين، بحكم منصبه على مدار السنوات الخمس الماضية؛ لا ترضي الإمارات والسعودية والبحرين في الأزمة الحالية مع قطر.

هذه التسجيلات قيل إنه رئيس جهاز الأمن السوداني، محمد عطا، سلمها إلى رئيس الوزراء بكري حسن صالح، الذى سلمها بدوره للبشير، ثم تلا ذلك اعتقال طه، قبل أن تتناثر تقارير بأنه قد تم الإفراج عنه بضغوط سعودية، قبل سفره إلى البحرين ثم إلى السعودية التي يحمل جنسيتها، وبالتالي، فقد سافر إليها بجواز سفره السعودي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن سودان البشير هي أحد أكثر الأطراف حساسية إزاء ما يجري في الخليج؛ حيث يرتبط السودان بعلاقات وثيقة مع طرفَيْ الأزمة؛ الإمارات والسعودية من جهة، وقطر من جهة أخرى.

وبرغم من عدم انخماد التوتر الخليجي مع قطر الفترة الماضية؛ إلا أن السنوات القليلة الماضية كانت بها مساحة تسمح للبشير بالتحرك المرن في إطارها.

فكان الاستقبال الحافل من جانب الخرطوم للشيخة موزة المسند، والدة أمير قطر الحالي، الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، في مايو الماضي، وتمخض عنه دعمٌ بمليار دولار للسياحة في السودان، وإنتاج فيلم وثائقي عن تاريخ السودان قالت أوساط في القاهرة إنه يهدف إلى تشويه الحضارة المصرية القديمة.

وبالتالي، فقد كان للبشير بعض الإمكانيات للمناورة تجاه مصر من خلال العلاقات مع قطر، وكذلك اللعب في ملف سد النهضة، من خلال علاقاته الجيدة مع رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي مريام ديالسين.

في المقابل، جاءت مشاركة السودان بقوات برية كبيرة، حوالي ستة آلاف عنصر، في الحرب الحالية على اليمن، دعمًا للعلاقات مع السعودية، بالرغم من معارضة شرائح كبيرة من المواطنين السودانيين لهذا القرار، الذي يساهم في زيادة معاناة اليمن وشعبه الذي باتت الأكثرية الساحقة من سكانه عرضة للموت بالكوليرا ونقص الغذاء والدواء.

في المقابل بدا موقف الإعلام شبه الرسمي والمقرب من الدولة في السودان، والذي يتغنَّى بانتقاد "الحصار" الخليجي الذي تشارك فيه مصر على قطر، التي تُعتبر من أكثر دول العالم ثراءً، ولديها حدود بحرية وجوية مفتوحة على العالم، وتستطيع شراء ما تحتاجه من السوق الدولية من دون عوائق، بخلاف اليمن التي تُعاني حصارًا خانقًا من جانب التحالف العربي الذي تقوده الرياض.

وحتى هذا الحياد الذي حاول البشير أن يمسك به العصا من المنتصف في الأزمة الخليجية الحالية؛ فشل؛ لأن الرياض التي لا تتمتع قيادتها الحالية – ممثلة في الأمير محمد بن سلمان

الذي صار وليًّا للعهد – بالرشادة اللازمة، وفق تقارير استخبارية وتقديرات غربية ودولية عدة، تتعامل في مثل هذه المواقف بقاعدة "مَن ليس معي فهو ضدي".

وبالتالي؛ بدا البشير موضوعًا الآن مع قطر في ذات الخندق، بينما تُعتبر السعودية الداعم الأكبر للاقتصاد السوداني الهزيل، ومفتاحًا لدعم الدول الخليجية الأخرى المؤيدة لها، مثل الإمارات، للسودان.

وزاد من وطأة الأزمة، أن نظام البشير محسوب على جماعة الإخوان المسلمين، وهي واحدة من أكبر الأطراف التي تقف منها الرياض وأبوظبي، موقف خصومة لا يحتمل المناورة أو الوصول إلى صفقات والتفاوض حوله.

معضلة العلاقات مع مصر:

لعل العلاقات بين مصر والسودان من أبرز المجالات التي تكشف تخبط السياسات الرسمية السودانية، وعدم وضع الرئيس السوداني لمصالح الدولة..

فمصر تُعتبر المجال الحيوي الأهم للسودان، وهي الجار الأكبر والأقوى له، سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي، أو النفوذ السياسي الذي لم تنهيه عقود حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك الذي فضَّل الانكفاء بمصر على نفسها في المجال الإقليمي والدولي.

وتفرض هذه الأوضاع على الخرطوم التي خاضت حروبًا أهلية لعقود طويلة، وتعاني من أزمات داخلية ودولية كبرى خطيرة تهدد وجود الدولة ذاته – يكفي في هذا الإشارة إلى أزمة دارفور

وانفصال جنوب السودان، وأن رئيسها نفسه مطاردٌ على المستوى الدولي للقبض عليه بتهمة ارتكاب جرائم حرب – أن تعمل على تهدئة الأمور مع الجارات الكبرى والأهم.

إلا أنه، ولوجه الغرابة الموضوعية، وفيما يخص سياسات البشير مع جاراته الكبيرات؛ أسس البشير علاقات وطيدة بينه وبين إثيوبيا على حساب مصالح الأمن القومي للجار الأكبر مصر، والجار السابق له، وهو أوغندا التي لم تعد لها حدود مع السودان بعد انفصال الجنوب في العام 2011م.

وفي الفترة الأخيرة، أخذ البشير سلسلة من القرارات والسياسات مسَّت المصالح الحيوية المصرية بشكل يقطع أية إمكانية لإصلاح العلاقات بين البلدَيْن على المستوى الرسمي.

ومن بينها قيامه بزيارة أديس أبابا في أبريل الماضي، وتوقيعه اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع الحكومة الإثيوبية، بالإضافة إلى الموقف المتعنت الذي شَكَتْ منه القاهرة خلال قمة دول حوض النيل الأخيرة في أوغندا، لوزير الري السوداني، الذي تشدد إزاء مطالب مصرية من إثيوبيا بإطالة فترة ملء خزان سد النهضة، إلى ما بين خمس إلى سبع سنوات، لتقليل الأضرار المتوقعة على مصر، فيما كانت مصر تسعى إلى تعطيل اتفاقية عنتيبي التي توصلت إليها خمس دول من بلدان حوض النيل في العام 2010م، لإلغاء الاتفاقيات التي وضعت في فترة الاستعمار بشأن نصيب كل دولة من دول حوض النيل من مياهه.

وهو ما أدى إلى مغادرة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، للقمة قبل انتائها.

كما أشارت معلومات لوزارة الخارجية المصرية، أن كلاً من الخرطوم وأديس أبابا نقاشا إقامة عدد من المشروعات المائية في السودان، من شأنها أن تؤدي على المدى الطويل، في تقليل جودة

المياه التي تصل لمصر بما ينال من كفاءة الإنتاج الزراعي، فضلًا عن العوامل البيئية التراكمية السلبية على طبيعة التربة، بحسب تصريحات صحفية لمصدر في الخارجية المصرية.

وفي هذا الشأن، ذكرت مصادر خاصة بمركز "سام"، إلى أن الموقف السوداني المتصاعد ضد مصر في أهم خاصرات أمنها القومي الرخوة، مثل مياه النيل والصادرات الزراعية وغير ذلك، إنما هو لممارسة ضغوط على القاهرة لإبرام اتفاق مماثل لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، من أجل أخذ مثلث حلايب وشلاتين من السيادة المصرية.

وهنا نقف أمام نقطة إشكالية مهمة. فاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين القاهرة والرياض، وضعت حدود مصر الجنوبية عند خط عرض 22 شمال خط الاستواء، وهو ما يعني اعترافًا سعوديًّا بمصرية مثلث حلايب وشلاتين، وهو ما زعزع من الروابط بين البشير والرياض، وأشعره بأن هناك خيانة في الأمر، بينما هو يحارب بريًّا في اليمن، ومصر رفضت طلبات الرياض في هذا الصدد.

في الجانب الأخطر، وهو الأمني؛ فإن تعقيد العلاقات بين مصر والسودان، قاد إلى ما تقول الخرطوم إنه تدخل عسكري مباشر من جانب مصر في أزمة دارفور التي بالكاد سيطر البشير على الجانب العسكري منها، في السنوات الماضية، بوساطة قطرية مباشرة.

إلا أن مصادر أمنية مصرية تشير بدورها إلى تورط رسمي مباشر للبشير في رعاية عناصر متشددة تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وبعضها ينتمي إلى تنظيم الدولة "داعش"، تعمل على زعزعة الأمن في مصر، وفي ليبيا، وتورط بعض منها في الهجمات الأخيرة التي وقعت على الكنائس المصرية، وعلى الأقباط في المنيا والعريش من قبل.

.....

كان هذا الإطار، موجز مهم للكيفية التي يدير بها البشير السياسات الخارجية لبلاده، وأدت إلى مشكلات كبيرة له مع أهم جيرانه وداعميه، وعلى رأسهم مصر والسعودية، في فترة حرجة يواجه فيها كلا البلدَيْن تحديات ضخمة في أمنهما القومي، وبالذات مصر؛ المستهدفة بمخطط لتفكيك الدولة بموسساتها وإقليمها، ولن يمكن معه أن تستمر في سياسة الصبر الحالية إزاء البشير.

وبالتالي؛ يقف البشير مطالَبًا بأن يعمل على تعديل سياساته الراهنة وإلا واجه مواقف صعبة قد تطيح بنظامه بالكامل، ووقتها، وفي ظل تخلي بعض أهم داعميه عنه، مثل السعودية، و"حصار" البعض الآخر، مثل قطر؛ فإنه لن يجد مَن يبكيه!

..*.*.*.*.*

تم الموضوع بحمد الله تعالى..

أحمد التلاوي: باحث مصري في شئون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية